PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Youm 7**
DATE:	**20-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**150,000**
TITLE:	**Gas case between Egypt and Israel to be settled**
PAGE:	**02**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Mahmoud Mohei**

تسوية قضية الغاز بين مصر وإسرائيل

خفض الغرامة 50٪ لتصل 865 مليون دولار بدلاً من 1.73 مليار.. وتقسيطها على 14 عاماً

كتب - محمود محيى

كشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن التوصل لتسوية نهائية بين إسرائيل ومصر فيما يتعلق بقضية الغاز الدولية التى رفعتها شركة الكهرباء الإسرائيلية على القاهرة، للمطالبة بتعويضات ضخمة عن توقف إمداد تل أبيب بالغاز المصرى عقب ثورة 25 يناير 2011.

ونشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أن تل أبيب وافقت على تخفيض قيمة التعويضات التى حكمت بها محكمة سويسرية نهاية العام الماضى بعد حوالى 3 سنوات من التحكيم الدولى بنسبة 50%، لتصل لـ865 مليون دولار، بعد أن كانت 1.73 مليار دولار.

وأشارت «يديعوت» إلى أنه تم الاتفاق أيضًا على تقسيط قيمة التعويضات على 14 عامًا، تقوم مصر بدفعها على دفعات لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية.

وأوضحت الصحيفة العبرية أن المحكمة الدولية أصدرت قرارًا بهذا التعويض فى شهر ديسمبر عام 2015 الماضى، بعد أن أخلّت مصر بالعقد الذى أبرم مع إسرائيل خلال عهد الرئيس الأسبق حسنى مبارك، وذلك بإنهاء مد الغاز المصرى لإسرائيل من جانب واحد فى فبراير عام 2011، لافتة إلى أنه فى عام 2008 بدأ تدفق الغاز المصرى من مدينة العريش إلى مدينة عسقلان الإسرائيلية عبر خط

أنابيب تابع لشركة «غاز شرق المتوسط EMG» التى كان يسهم فيها رجل الأعمال الإسرائيلى يوسى ميمان، صديق رجل الأعمال المصرى حسين سالم، بنسبة 21٪.

وذكرت «يديعوت» أنه بعد اندلاع ثورة يناير عام 2011 تعرض خط أنابيب الغاز لعشرات العمليات التفجيرية للضغط على الحكومة الانتقالية المصرية فى ذلك الوقت لمنع تصدير الغاز لتل أبيب، وفى فبراير قررت القاهرة نتيجة الضغط من قوى المعارضة المصرية منع توريده نهائيًا لإسرائيل، وفى إبريل عام 2012 أعلن إلغاء عقد توريد الغاز من جانب واحد لإسرائيل بصورة نهائية، مما أدى إلى رفع شركة الكهرباء الإسرائيلية دعوى قضائية ضد شركة الغاز المصرية فى التحكيم الدولى، وجاء الحكم فى ديسمبر عام 2015 لصالح تل أبيب.

واعتبرت الصحيفة العبرية التوصل إلى اتفاق تسوية يفتح الباب أمام سلسلة من اتفاقيات الغاز بين إسرائيل ومصر، ظلت متوقفة لأكثر من عامين بسبب لجوء إسرائيل للتحكيم الدولى، حيث اشترطت الحكومة المصرية للدخول فى مفاوضات شراء الغاز الإسرائيلى تراجع تل أبيب عن قضية التعويضات.

وأشارت الصحيفة العبرية إلى أن إسرائيل لجأت للحل الوسط مع القاهرة بتخفيض قيمة التعويضات، بسبب المخاوف من تأثير تلك القضية على العلاقات الدبلوماسية مع أكبر دولة عربية على المدى البعيد، لافتة إلى أن العوامل الاقتصادية كانت السبب فى خفض قيمة تلك التعويضات.

ونشرت صحيفة «ذا ماركر»، الملحق الاقتصادى لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أن حل قضية التعويضات سيكسر الجمود الذى يعترى المفاوضات بين الجانبين لتصدير الغاز الإسرائيلى من الحقول الإسرائيلية بالبحر المتوسط، خاصة حقل «تمار»، عبر مصر لأوروبا، خاصة أن مصر تمتلك وحدات تسييل الغاز على سواحلها الشمالية.